



تقرير:

حكومة إقليم كردستان لمناقشات الاجتماعات الخاصة باتفاقية القضاء على جميع اشكال
التمييز العنصري

مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان

2020

المقدمة:

يعتبر النسيج الإجتماعي الكوردستاني لوحة تضم مزيجا من القوميات والأديان المختلفة الذين يشكلون التكوين الإجتماعي لإقليم كوردستان، حيث تعايشت في الإقليم و على مر العصور العديد من القوميات وتعددت فيه الديانات و المذاهب. فالكوردستانيون يفتخرون بأن موطنهم المشترك كان و لاما زال يحتضن العديد من المكونات والاديان والاثنيات و يحافظ عليه.

من هذه المكونات والاثنيات غير الكوردية في كوردستان يمكن ان نشير الى التركمان والعرب والأرمن والكلدان والآشوريين والسريان، ومنها تدين باديان غير الإسلام و باعداد ملحوظة كالإيزيدية والمسيحية والكاثائية والشبك والزرادشتية فضلا عن وجود مكونات دينية أخرى من قبيل الصابئة المندائية والبهائية واليهودية ولكن بأعداد أقل.

في سنة ١٩٩٢ وبعد إجراء الإنتخابات، تم تشكيل المجلس الوطني الكوردستاني - البرلمان - الذي ضم مائة مقاعد برلمانية اساسية وخمس مقاعد اضافية (كوتا) مخصصة للمسيحيين ، ولكن تم زيادة مقاعد الكوتا في سنة ٢٠٠٥ إلى (11) مقعدا، خصصت خمسة منها للقومية التركمانية وخمس مقاعد للكلدان والاشوريين والسريان ومقعد واحد للارمن.

فاذا امعنا النظر الى التشريعات التي صدرت عن البرلمان الكوردستاني و تعديلها نجد ان كثيرا من القوانين التي تخص المكونات المتعايشة في اقليم كوردستان منذ الازمان و كذلك القوانين التي تدعو الى المساواة بين الرجل و المرأة في كثير من الحقوق و الواجبات و تسنم المهام في الميدانيين السياسي و الاداري، و عمل حكومة اقليم كوردستان في تنفيذ تلك القوانين الداعية الى عدم التمييز و التي انعسكت جلها بوضوح في مسودة دستور اقليم و تعديل قانون الاحوال الشخصية و قانون العقوبات العراقية و تعليق حكم الاعدام في الاقليم، اضافة الى الكثير من الاجراءات التي اتخذتها الجهات ذات الصلة في حكومة الاقليم بما يؤمن لجميع المكونات حقوقها الشرعية، عدا المكونات التي يتالف منها شعب كوردستان فان البرلمان و حكومة الاقليم اتخذتا خطوات بناءة للحد من التمييز و العنف الاسري في المجتمع الكوردستاني و اعطت للنساء مجالا واسعا للمشاركة و العمل في الجميع في كثير من مجالات الحياة دون تمييز على اساس جنساني.

اندماج الاتفاقية في القانون الداخلي المواد (1,3,4):

تغيير اسم وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية الى وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية:

تم في سنة 2007 تغيير اسم وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية الى وزارة الاوقاف الشؤون الدينية استنادا الى القرار ذي الرقم (11) لسنة 2007 الصادر عن برلمان كردستان و ذلك لوجود اتباع اديان اخرى غير المسلمين في اقليم كردستان - العراق - و هذا يعني ان وزارة الاوقاف ليست حصرا على دين واحد او دين اغلبية مواطني اقليم كردستان، بل اخذت بنظر الاعتبار المكونات الدينية الاخرى التي تقطن الاقليم. علما ان الوزارة كانت في السابق تتضمن ثلاثة اديان و هي الاسلام، المسيحية و الايزيدية متمثلة بمديريات عامة فيها.

مكونات و ليست اقلية:

أتاحت صياغة دستور إقليم كردستان فرصة غير مسبوقة لإعادة النظر في نظام الحكم و مواصلة دعم التجربة الديمقراطية في إقليم كردستان، فضلا عن مساهمتها في مراجعة سبل تحقيق الإستقرار والسلم الإجتماعي. وهذا يمكن إنجازه عن طريق تثبيت حقوق كافة المواطنين دون التمييز على أساس الدين او العرق. من هذا المنظور بدا من الواضح أن حقوق هذه المكونات سيكون معترفا بها ضمن نظام سياسي واجتماعي في الإقليم و أن القوانين والتشريعات الصادرة المتعلقة التي صدرت فيه تشير إلى هذه الحقوق.

تنص مسودة دستور اقليم كردستان على تسمية اتباع الديانات و المعتقدات و المذاهب و القوميات الاخرى التي تعيش في اقليم كردستان على انهم (مكونات) حالها حال جميع ساكني اقليم كردستان و ليست (اقلية) من ناحية الحقوق و الواجبات و ضرورة المحافظة عليها و حمايتها، و ذكر ذلك في العديد من مواد و فقرات نص مشروع الدستور و كما يلي:

المادة(6):

أولاً: يتكون شعب كردستان-العراق - من الكورد والقوميات الأخرى (التركمان والكردان والآشوريين و الأرمن والعرب) ممن هم من مواطني الاقليم وفق القانون.

المادة(7):

يؤكد هذا الدستور الهوية الاسلامية لغالبية شعب كردستان وإن مبادئ الشريعة الاسلامية هي احدى المصادر الاساسية للتشريع، كما يضمن كامل الحقوق الدينية للمسيحيين والايديدين وغيرهم في حرية العقيدة والممارسة الدينية.

المادة(124):

أولاً: لا يجوز فرض الاحكام الشخصية لديانة ما على اتباع ديانة اخرى.

ثانياً: لاتباع الديانات والطوائف غير المسلمة كالمسيحيين والايديين وغيرهم انشاء مجالسهم الروحانية واتباع الاحكام الخاصة باحوالهم الشخصية والتي تحدد وفق القانون وتتنظر من قبل محكمة المواد الشخصية .
ثالثاً: تطبق احكام القوانين النافذة في الاقليم بشأن الاحوال الشخصية لغير المسلمين لحين سن قانون ينظم أحكام الاحوال الشخصية الخاصة بها.

قانون حماية حقوق المكونات في كردستان - العراق:

صدر في اقليم كردستان القانون ذي الرقم (5) لسنة (2015) المعروف بقانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق، والذي يضمن حقوق المكونات القومية (التركمان، والكرداني السرياني الآشور و الأرمن) و المجموعات الدينية والطائفية (المسيحية والإيزيدية والصابئة المندائية والكاكائية والشبك والفيليين والزرادشتية و غيرها) من مواطني كردستان العراق.

صوت جميع اعضاء برلمان كردستان على القانون الذي يدعو الى حظر أية دعوة دينية أو سياسية، بصورة فردية أو جماعية، مباشرة أو غير مباشرة، إلى الكراهية أو العنف أو الترهيب أو الاقصاء والتهميش، المبنية على أساس قومي أو لاثني أو الديني أو اللغوي.

مرفق رقم (1) القانون رقم (5) لسنة 2015 قانون حماية المكونات في الاقليم كردستان

قانون اللغات الرسمية في اقليم كردستان - العراق:

صدر في اقليم كردستان قانون اللغات الرسمية في اقليم كردستان ذي الرقم (6) لسنة (2014) ورد في المادة(22) من هذا القانون: (في كل وحدة إدارية، كنفاتها السكانية من المكونات القومية الأخرى، تصبح لغتهم إلى جانب اللغة الكوردية لغة رسمية للتعليم، والمخاطبة، والشؤون الإدارية والداخلية).

احداث طوزخورماتو:

بعد احداث 2017/10/16 و المناشدات المحلية و الدولية ارسلت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في 7 و 14 كانون الاول 2017 لجنة لتقصي الحقائق في طوزخورماتو و اصدرت يوم 23 كانون الاول 2017 تقريراً حول نتائج تلك الزيارة.

وجاءت هذه الزيارة نتيجة لجملة أمور من بينها التقارير المتكررة عن استهداف عشوائيّ للمدنيين و عمليات إخلاء قسريّ وتدميرٍ للممتلكات قبل 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 ولكن بشكلٍ خاصّ بعد هذا التاريخ، وهو ما تناولته بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي) في جملة أمورٍ في بيانها المؤرخ في 19 تشرين الأول/ أكتوبر. وقد جاء

في ذلك البيان وفي إحاطة قَدَمها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد (يان كوبيش) أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نيويورك في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر تقارير تفيد بأن ما لا يقل عن (150) منزلاً عائداً لمواطنين تركمان وكورد قد أُضرمت فيها النيران، و تقاريرٌ أخرى عن وقوع أعمال عنف. و علاوة على ذلك، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء الاشتباكات التي وقعت في المدينة والتي تسببت في وقوع خسائر بشرية، وأدت إلى موجة جديدة من نزوح المواطنين وأكثرهم من الكورد.

طلبت بعثة الأمم المتحدة في العراق "يونامي"، السلطات الحكومية، باتخاذ تدابير حقيقية و لازمة لحماية المدنيين في قضاء طوز خورماتو بمحافظة صلاح الدين، ومحاسبة الاشخاص عن الانتهاكات التي وقعت منذ منتصف تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، عقب احداث السادس عشر من اكتوبر 2017.

و في 7 و 14 كانون الاول 2017، قامت بعثة الامم المتحدة في العراق باولى زيارتها لمنطقة طوزخورماتو. وقد نشرت يونامي في 2017/12/23 تقارير اعدت من قبل فرقها حيث تحدثت هذه التقارير عن تهجير عدد من المواطنين من طوزخورماتو قصدوا مدينتي اربيل و السليمانية.

و قالت "يونامي" في بيان صدر عنها، إن فِرَق من بعثة الأمم بزيارة للأحياء الكوردية بشكلٍ أساس في طوزخورماتو المختلطة عرقياً ودينيّاً، وذلك في أعقاب نقل السلطة الأمنية في المنطقة في تشرين الأول/ أكتوبر"، مشيرة إلى أنه "منذ اندلاع أعمال العنف في طوز خورماتو ، تلقت يونامي عدداً من الادعاءات بوقوع إساءات وانتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، لاسيما فيما يتعلق بوقوع خسائر بشرية بين المدنيين و ادعاءين بالعنف الجنسي، ولا تزال هذه الحوادث قيد التحقيق، كما تلقت يونامي، و حققت في عدد كبير من الادعاءات المتعلقة بتدمير الممتلكات، وادعى عدد من المصادر والشهود أن مدنيين وأفراداً في جماعاتٍ مسلحة تركمانية نَقَدوا هذه الاعمال فضلاً عن تخويف السكان، الذين غادر العديد منهم المدينة خوفاً، ولا تزال هوية مرتكبي هذه الاعمال غيرُ معروفة.

و أوضح البيان أن "يونامي تلقت تقاريراً عن هذه الحوادث من نازحين من طوز خورماتو متواجدين حالياً في كركوك والسليمانية وأربيل، ومن قواتٍ حكومية وأمنية، وتقاريرٍ إعلامية و من صحفيين وممثلين مجتمعين و سياسيين ومنظماتٍ غير حكومية وطنية ودولية، وعزا العديدُ أن الكثير من عمليات التدمير و النهب وقعت بعد أن غادر السكانُ الكوردُ المدينة، والذين لم يغد معظمهم بعد، وعلاوةً على ذلك، ادعى الكثيرون أنه على الرغم من أن عمليات النهب جرت عشوائياً وعلى نطاقٍ واسعٍ في أحيائهم، فإن الأضرار الأكبر كانت ذات طابعٍ استهدافيٍّ على أساس الانتماء السياسي أو الأمني".

و أشارت البعثة إلى أنه "حتى 14 كانون الأول/ ديسمبر، ووفقاً للأرقام التي وردت من المنظمة الدولية للهجرة، فإن 1,440 أسرة (8,694 فرداً) هم نازحون حالياً من طوزخورماتو و تم اجراء زيارتي رصدٍ إلى طوزخورماتو من قبل فِرَق من يونامي في 7 و 14 كانون الأول/ ديسمبر، أساساً لتقييم الادعاءات المتعلقة بإلحاق أضرارٍ في الممتلكات، حيث زارت الفِرَق احياء (العسكري والإمام أحمد) و (الجمهوري و جميلة) على التوالي ، وقد رصدت يونامي خلال

الزيارة الاضرار الكبيرة التي لحقت بمنازل المواطنين والدوائر والمؤسسات العامة ، اضافة الى تعرض عدد كبير منها للنهب والسرقه والحرق من قبل القوات المسلحة.

ملخص تقرير يونامي:

- 1- تعرض مواطني طوزخورماتو في غضون ساعات قليلة الى كارثة انسانية مروعة.
- 2- المناطق الكوردية كانت عرضة للسرقه، النهب، تدمير البيوت.
- 3- تشرد الالاف من بيوتهم و محلات سكناهم.
- 4- حصل يونامي على دلائل و وثائق تؤكد حصول الانتهاكات.
- 5- وجود شهود كورد على تعرض بيوت اقرانهم و محلاتهم التجارية الى الحرق.

الاحصائيات منظمة العفو الدولية (أمнести انترناشنال):

كشفت منظمة العفو الدولية (أمнести انترناشنال) عن انتهاكات فضيعة في قضاء طوزخورماتو و مناطق اخرى بين محافظتي التاميم وصلاح الدين بعد احداث 16 اكتوبر 2017.

و قالت المنظمة في تقرير صدر عنها ونشرته وكالات الانباء ، إن "الاقمار الصناعية ومقاطع الفيديو وشهادات السكان اظهرت ان المدنيين اجبروا على الفرار من ديارهم بعد اندلاع اشتباكات عسكرية عنيفة منتصف الشهر اكتوبر من العام الماضى ، و قالت " وبحسب السكان فان ما لا يقل عن 11 مدنيا قتلوا جراء هجمات عشوائية فيما تعرضت دور وممتلكات السكان الى الحرق والنهب في البلدة المتنازع عليها."

وقالت "لين معلوف" مديرة أبحاث الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية ان "تلك الاحداث دمرت حياة عدد لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال في طوزخورماتو في غضون ساعات ، حيث فقد الآلاف منازلهم ومحلاتهم وكل ما يمتلكونه وهم الآن متناثرون في المخيمات والقرى والمدن القريبة."

واضافت في تصريحها انه " وفي الفترة ما بين 18 و23 من شهر اكتوبر من العام الماضى، أجرت "العفو الدولية" مقابلات مع 42 من السكان الذين غادروا طوزخورماتو كما قامت بتحليل الصور و مقاطع الفيديو التي قدمها السكان حيث اظهرت أضراراً في المنازل وغيرها من الممتلكات الناجمة عن الحرائق والنهب، مبينة ان الفارين يعانون ظروفًا قاسية وان الحكومة في بغداد لم تقم بما ينبغي لمنع وقوع مثل هذه الانتهاكات ضد الكورد.

كما ترك عشرات الالاف من السكان من مختلف المناطق الكردستانية و خاصة كركوك اماكنهم و نزحوا الى محافظات الاقليم الاخرى، حيث حدثت اعمال قتل و سلب و نهب و حرق و تهجير قسري بحق المواطنين الكورد و حتى من مكونات اخرى بحسب مصادر دولية و محلية عراقية و كوردية. و تابعت المنظمة، "نملك أدلة تثبت وقوع أعمال نهب و تدمير و إحراق لمنازل المواطنين في المناطق الكوردية. "

الاحصائيات الغير رسمية لاحداث طوزخورماتو:

ولكن حسب احصائيات حكومة اقليم كردستان فان اعداد الضحايا تختلف، فبحسب المصادر المطلعة من الاقليم فان عدد المهجرين بات ما يقارب (31000) عائلة يشكلون اكثر من (100000) مئة الف شخص حيث توجه (80111) منهم الى العاصمة اربيل و (28721) الى مدينة السليمانية و (6111) الى مدينة دهوك و قضاء زاخو بالاضافة الى هدم و تدمير اكثر من (150) وحدة سكنية و حرق اكثر من (12) مقرا و سرقة و نهب (19) معملا و مطعما للمواطنين و مئات المولات و المحال التجارية، و بذلك يقدر الضرر الذي اصاب هذه المدينة بملايين الدولارات.

دعت حكومة اقليم كردستان الى تشكيل هذه اللجنة و اجراء هذا التحقيق و تقديم التعويضات للضحايا و اعادة النازحين الى مناطقهم ليستتب روح التعايش و التعاون بين تلك المكونات.

دور مجلس النواب في احداث طوزخورماتو:

صوت مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة يوم الأربعاء 29 تشرين الثاني 2017، على تشكيل لجنة تحقيقية بخصوص أحداث قضاء طوزخورماتو على ان تضم أعضاء كورداً و عرباً و تركماناً للتحقيق في احداث طوزخورماتو و محاسبة المتورطين في تلك الاحداث و ضرورة تعويض المتضررين بحيث تقدم توصية من اللجان التي تعمل على هذه النقاط إلى البرلمان للتصويت و إقرار التوصيات، و من ثم تقديمها للحكومة و القضاء للتنفيذ.

و لتقضي الحقائق على ما جرى صوت مجلس النواب العراقي على لجنة التحقيق في أحداث طوزخورماتو يوم الثلاثاء 27 آذار 2018 على ان يتكون أعضائها كالتالي: ثلاثة اعضاء من الكورد و ثلاثة من السنة و ثلاثة من الشيعة، تضم لجان الامن و الدفاع و القانونية و حقوق الانسان و المهجرين و الثقافة و الاعلام بشأن احداث طوزخورماتو و ضمان عودة النازحين اليها بشكل عاجل.

تتكون اللجنة من أعضاء لجان حقوق الإنسان، والهجرة والمهجرين، والأمن والدفاع النيابية، تكون أعضائها كالتالي: ثلاثة نواب من الكورد و ثلاثة نواب من السنة و ثلاثة نواب من الشيعة، مع وجود فرصة لاضافة أعضاء آخرين ".

قانون الاحزاب و المنظمات الغير حكومية في الاقليم:

صدر عام 1993 القانون ذي الرقم (17) الخاص بالاحزاب في اقليم كوردستان، وورد في المادة الاولى من هذا القانون ان الحزب يتكون من مجموعة اشخاص يجتمعون اختياريا و حسب اهداف و مبادئ معلنة.

اما في المادة الثانية من ذات القانون ورد بان جميع مواطني الاقليم الذين يسكنون فيه دون استثناء و المقيمين في الاقليم و الذين لهم الاهلية القانونية و الكفاءة لهم حق المشاركة في تاسيس احزاب سياسية.

تمثيل المكونات في الحياة السياسية:

في سنة ١٩٩٢ و بعد إجراء الإنتخابات، تم تشكيل المجلس الوطني الكوردستاني - البرلمان- الذي ضم مائة مقاعد برلمانية اساسية وخمسة مقاعد اضافية (كوتا) مخصصة للمسيحيين ، ولكن تم زيادة مقاعد الكوتا في سنة ٢٠٠٥ إلى (11) مقعدا، خصصت خمسة منها للتركمان وخمسة للكلدان والاشوريين والسريان ومقعدا واحدا للارمن.

انتخابات كوردستان 2018:

شهد إقليم كوردستان يوم الأحد المصادف 30 أيلول 2018 انتخابات تشريعية حيث أدلى الناخبون بأصواتهم في 1200 مركز انتخابي بواقع 5933 محطة اقتراع موزعة على محافظات الإقليم.

أسماء الأعضاء الشاغلين لمقاعد الكوتا (11 مقعداً):

المكون الكلداني السرياني الآشوري:

تحالف الاتحاد القومي، ثلاثة مقاعد:

1- روميو حزييران نيسان هكاري، 3252 صوتاً.

2- جنان جبار بويابو، 1599 صوتاً.

3- روبينة أويملك عزيز مملوك، 815 صوتاً.

قائمة الرافدين، مقعد واحد:

1- فريد يعقوب إبليا كوركيس، 869 مقعداً.

المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري، مقعد واحد:
1- كلارا عوديشو يعقوب كوركيس، 678 صوتاً.

أعضاء البرلمان من المكون التركماني:

حزب التنمية التركماني، مقعدان:

1- محمد سعدالدين أنور، 2187 صوتاً.

2- سارا دلشاد بكر، 1194 صوتاً.

قائمة الإصلاح التركماني، مقعد واحد:

1- منى نبي قهوجي، 2236 صوتاً.

قائمة الشعب، مقعد واحد:

1- آزاد أكرم بهرام، 346 صوتاً.

الجهة التركمانية، مقعد واحد:

1- آيدن معروف سليم، 866 صوتاً.

أعضاء البرلمان من المكون الأرمني:

الكيان الأرمني، مقعد واحد:

1- فاهيك كمال صوغون هوهام، 615 صوتاً.

الاطار المتعلق بالسياسات العامة من اجل مكافحة التمييز العنصري:

استحداث مديريات الاديان و مديرية (التعايش بين الاديان) في وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية:

بهدف تعميق العلاقة بين جميع المكونات الدينية و القومية في كردستان ضمن سياسة التعايش و المساواة بين جميع المكونات التي انتهجتها حكومة الاقليم و استنادا الى الامر الوزاري المرقم (1910) الصادر بتاريخ 2017/7/9، قامت وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية في حكومة اقليم كردستان باستحداث مديرية (التعايش بين الاديان).

كما يوجد في وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية مديريات عامة و ممثلات للاقليات الدينية منها (المسيحية، اليهودية، الازيدية، الكاكائية، الزرادشتية، الصابئة المندائية، البهائية) بهدف توطيد العلاقة بين هذه المكونات.

اتباع هذه الديانات و المذاهب لها الحرية في ممارسة طقوسها الدينية في المعابد و دور العبادة الخاصة بهم و توفر لها الجهات ذات الصلة الحماية اللازمة لهم .كما يجيز لهم القانون تاسيس الجمعيات الخاصة بهم.

امتيازات اتباع الديانات و المذاهب و القوميات في اقليم كردستان:

- تقديم الدعم المادي للعديد من المراكز الثقافية و الفرق الفنية التركمانية، الكلدانية، الاشورية، الازيدية، الكاكائية و المكونات الاخرى عن طريق وزارة الثقافة.
- ايلاء الاهتمام بالاعداد و الثقافة و انشاء المتحف السرياني.
- اعتبار يوم ميلاد السيد المسيح (عليه السلام) عطلة رسمية في جميع دوائر حكومة الاقليم.
- اعتبار الايام التي تصادف الاعياد الدينية للايزيديين عطلة رسمية في جميع دوائر حكومة الاقليم بالنسبة للايزيديين.
- ايواء اكثر من (135000) مئة و خمسة و ثلاثين الفا من مسيحيي سهل نينوى بعد هجمات داعش على المنطقة.
- منع اصدار و طبع و عرض الالاف من الكتب و الكراريس التي تبث روح التطرف و نشر ثقافة الكراهية بين المكونات الدينية و القومية و المذهبية في الاقليم.
- منع (18) خطيبا من القاء خطب يوم الجمعة لعدم رعايتهم مبادئ روح التسامح و التعايش بين المكونات الدينية في اقليم كردستان.
- تكريم (1800) خطيب و رجال الدين الداعين الى التسامح و توطيد العلاقات و الاخوة و التعايش المشترك بين المكونات الدينية.
- نشر المطبوعات باللغات العربية و التركمانية و السريانية بحرية و دون اية قيود.
- عقد مؤتمر يومي 12 و 13/10/2018 في مدينة دهوك و باشراف الاتحاد الاوروبي (اوضاع المكونات في العراق بعد حرب داعش) و فيها سلط المؤتمر الضوء على كيفية مواجهة الفكر التطرفي و تقوية روح التعايش السلمي بين جميع المكونات في اقليم كردستان.

الجانب التربوي:

ابدت حكومة الاقليم اهتماما كبيرا بالمكونات الدينية و القومية في اقليم كردستان و منها الجانب التربوي و التعليمي، و ورد ذلك في القانون رقم (5) الخاص بحماية المكونات كما يلي:

المادة الثالثة/ الفقرة ثامنا/ثانيا: (تضمن الحكومة فتح أقسام خاصة بلغات القوميات للمكونات في جامعات كردستان، تأسيس الأكاديميات العلمية اللغوية الخاصة بهم حسب حاجتهم). في الجانب التربوي خطت حكومة

الاقليم خطوات كبيرة بهدف حماية الحقوق التربوية و الثقافية للمكونات و منها فتح العشرات من المدارس في مختلف المراحل الدراسية للمكونات القومية و الدينية و كالتالي:

الدراسة باللغات غير الكوردية:

تم افتتاح العديد من المدارس بلغة المكونات الدينية و القومية في الاقليم مع توفر المستلزمات الضرورية و استحداث مديريات عامة للدراسة التركمانية و السريانية في وزارة التربية، بالشكل التالي :

الدراسة باللغة التركمانية: (21) مدرسة باللغة التركمانية في محافظات (اربيل، السليمانية، كرميان، كفري)، توفر حكومة الاقليم كافة مستلزماتها، كما استحدثت مديرية عامة للدراسة التركمانية في وزارة التربية.

الدراسة باللغة السريانية: يوجد في الاقليم (56) مدرسة باللغة السريانية في محافظة (اربيل، بعنكاوا، شقلاوة، كويسنجق، ديانا، هاوديان و مناطق برطلة، الحمدانية، تلييف، قرقوش كرمليس القوش) و وفرت حكومة الاقليم كافة المستلزمات الدراسية، كما استحدثت مديرية عامة للدراسة السريانية في وزارة التربية.

دراسة الديانة الازيدية: تشرف هيئة خاصة في المديرية العامة لتربية محافظة دهوك على دراسة الديانة الازيدية. و منذ عام 1999 يدرس الطلبة الازيديون مادة (الازيدياتي) الخاصة بهم في المدارس الحكومية الرسمية في مناطق من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية عشرة.

الجامعة الكاثوليكية: تم افتتاح الجامعة الكاثوليكية في العاصمة اربيل بامر من رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان، حيث يدرس فيها مادة الفلسفة و اللاهوت و هي مرتبطة مباشرة بالجامعة الاوربانية في روما. وبعد تخرج الطلاب من هذه الجامعة يخدمون الديانة المسيحية ك(رجال دين) و أساتذة مختصين يدرسون ويعلمون اللاهوت للمكون المسيحي في كنائسهم ومدارس مخصصة لهم.

معهد شمعون الصفاء: تعود فكرة انشاء هذا المعهد الى منتصف القرن التاسع عشر في الموصل، عندما تسلّم مار بولس الثاني شيخو مسؤولية البطريركية سنة (1958) قرّر نقل كرسيه رسمياً الى بغداد فهي العاصمة وكان عدد المسيحيين فيها في ازدياد مطرد. ثم قرّر نقل المعهد الكهنوتي أيضاً إلى بغداد في نهايات خمسينيات القرن العشرين. في صيف عام 2006 قرّر البطريرك عمانوئيل الثالث دلي نقل أنشطة المعهد الكهنوتي وكلية بابل للفلسفة واللاهوت مؤقتاً إلى مبنى مطرانية الكلدان في عنكاوا (اربيل) و ما زالت هناك.

بعد تخرج الطلاب من هذا المعهد يكملون دراستهم الجامعية في الجامعة الكاثوليكية.

الحقوق الثقافية للمكونات:

للحفاظ على التراث و ثقافة جميع المكونات الدينية و القومية و المذهبية في الاقليم، قدمت الحكومة تسهيلات كثيرة و ذلك بتأسيس الفرق الثقافية و الفنية و استحداث مديريات للثقافة التركمانية و السريانية في وزارة الثقافة و الشباب، و يتضمن عمل تلك المؤسسات اصدار الكتب، و احياء المراسيم الثقافية و المناسبات.

المديريات و المراكز الثقافية و الرياضية و الفنية للمكونات المسجلة في وزارة الثقافة و الشباب في الاقليم:

- 1- المديرية العامة للثقافة و الفنون السريانية.
- 2- مديرية المتحف السرياني.
- 3- المكتبة السريانية.
- 4- نادي اكاد الرياضي (السرياني).
- 5- المديرية العامة للثقافة و الفنون التركمانية.
- 6- مركز البيت التركماني.
- 7- مركز ماجو الثقافي للايزيديين.
- 8- مركز لالش الثقافي (للايزيديين).
- 9- المركز الثقافي و الفني السرياني (باشيك).
- 10- فرقة عنكاوة الفنية سرياني.
- 11- مركز شهابة الثقافي التركماني.
- 12- مركز بيت الفجر الثقافي.
- 13- الفرقة الايزيدية للفنون الشعبية.
- 14- الفرقة الكلدانية للفنون الشعبية.

اماكن و دور العبادة في اقليم كوردستان:

تتوزع في الاقليم دور العبادة و مزارات و مراقد لجميع المكونات الدينية و القومية و المذهبية، يتوافد اليها اتباعها، يبلغ عددها كما يلي:

- 1- (5538) جامعا.
- 2- يوجد في الاقليم (5538) جامعا.
- 3- 127 كنيسة و 34 مرقدًا و مزارًا دينيًا خاصًا بالمسيحيين.

- 4- توجد مرافد مشتركة يتوافد اليها المسلمون و المسيحيون دون اية مشاكل مثل مزار (ربن بويا) في شقلاوة.
- 5- يوجد (315) مرقدًا و مزارًا و اماكن دينية خاصة للايزيديين. يتوافد اليها الايزيديون بكل حرية في العطل و المناسبات الدينية الخاصة بهم.

جميع المكونات الدينية و القومية لديهم الحق باقامة الطقوس الدينية الخاصة بهم كما يجيز لهم القانون تاسيس الجمعيات، وقد قامت حكومة اقليم كردستان بجعل العطل و المناسبات الخاصة بهم عطلا رسمية في جميع الدوائر و المؤسسات الحكومية، كما توجد اياما اصبحت عطلا خاصة بالمكونات.

العطل الرسمية للمكونات الدينية و القومية:

اصدر برلمان اقليم كردستان القانون ذي الرقم (47) لسنة 1992 قانون العطل الرسمية ، استنادا الى هذا القرار تتكون الاعياد و العطل الرسمية للمسيحيين و الآشوريين كالتالي:

اولا: الاعياد و المناسبات الخاصة بالمكون المسيحي:

- أ- عيد ميلاد المسيح (عليه السلام) ايام 25-26 كانون الثاني من كل سنة. و هي عطلة رسمية في جميع دوائر و مؤسسات اقليم كردستان.
- ب- العيد الكبير ثلاثة ايام.
- ت- عيد الصعود يوم واحد.

اعياد الآشوريين:

- أ- الاول من نيسان لكل سنة (رأس السنة الآشورية).
- ب- عيد ديل يوم واحد.
- ت- يعتبر يوم السابع من كل سنة يوما للشهيد الآشوري و يكون يوم حداد قومي لهم.

ثانيا: العطل و المناسبات الخاصة للايزيديين:

- 1- عيد راس السنة (جارشه مبيا سور- الاربعاء الحمراء) عطلة في جميع دوائر و مؤسسات اقليم كردستان.
- 2- عيد جما (سبعة ايام عطلة للايزيديين).

3- عيد اربعينية الصيف (3 ايام عطلة للايزيديين).

4- عيد الصوم .

الشبك:

يستقر الشبك، بغالبيتهم، في سهل نينوى بين إقليم كردستان ومدينة الموصل مركز محافظة نينوى (شمال العراق). ويعتبر هذا السهل الموطن التاريخي لمعظم الأقليات في العراق: الآشوريون، الكلدان، الأيزيديون، اليهود (قبل رحيلهم)، الكاكائيون، الشبك، وغيرهم. اسوة بجميع المواطنين الذين يسكنون إقليم كردستان يحق لهم التعيين في المؤسسات التابعة لحكومة إقليم كردستان و في جميع المجالات مثل التربية و الشرطة و البيشمركة و جميع مجالات التوظيف الاخرى، خاصة الشبك الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة التعيين في محافظة نينوى. من جهة اخرى و لاستمرار الطلبة الشبك في سير الدراسة واستكمال المراحل الدراسية المتعددة و عدم حرمانهم من الدراسة، تم قبول غالبهم في جامعات اربيل و دهوك للاستمرار في دراستهم الجامعية بعد التنسيق مع الجهات ذات الصلة في الاقليم، وتم توفير فرصة التحاق ما يقارب ال (5000) شخص بقوات البيشمركة.

تنسيق الشخصيات و وجهاء الشبك مع حكومة اقليم كردستان:

عقد في قضاء خبات و باشراف حكومة اقليم كردستان مؤتمر موسع لشخصيات و وجهاء الشبك لبحث اوضاعهم من جميع النواحي الادارية و الاقتصادية و الثقافية، تمخض عن هذا المؤتمر انشاء (هيئة استشارية للشبك) و الذي يضم الشخصيات السياسية و الاجتماعية و الثقافية لتمثيل الشبك، بعد انشاء هذه الهيئة استطاعوا الحصول على مقعدين من مقاعد ال(كوتا) المخصصة للشبك.

مساعدة اللاجئين و النازحين من جميع الاديان و الطوائف و القوميات:

زاد تدفق النازحين الى اقليم كردستان من اعداد السكان بنسبة 23% و هذا شكل عبئاً كبيراً على الاقليم اقتصادياً و مالياً. و وفقاً للاحصائيات فأن اعداد اللاجئين في اقليم كردستان قد بلغ (244,207) من سوريا و (8,443) من تركيا و (10,730) من ايران و (705) من فلسطين و يبلغ العدد الاجمالي للاجئين (264,085) ، اما اعداد النازحين الداخليين بمختلف طوائفهم هو اكثر من مليون و نصف نازح.

فيما يخص استقبال اللاجئين و النازحين فان حكومة الاقليم لا تتبع مبدأ اعادة النازحين قسراً الى مناطق سكنهم الاصلية الا على اساس طوعي. في المقابل أستنفدت جهودها لتزويد هؤلاء النازحين والمهجرين بالمساعدة وتقديم الخدمات الضرورية لهم بالاضافة الى ضمان حقوقهم.

تبلغ النفقات اليومية للنازحين و اللاجئين للاحتياجات الاساسية مثل المأوى و الامن و النظافة و الرعاية الصحية و التعليم بالاضافة الى ادارة المخيمات اكثر من (5) خمس ملايين دولار. يبلغ عدد المخيمات في اقليم كردستان العراق (39) مخيماً، (9) مخيمات للاجئين و(30) مخيماً للنازحين.

بخصوص تأمين فرص العمل نفذت حكومة اقليم كردستان سياسة لمنح الاشخاص النازحين و اللاجئين المقيمين فرص عمل، هذه السياسة منحت فرص عمل كبيرة لهؤلاء الاشخاص. و وفقاً للاحصائيات فإن (63.5%) من الاشخاص النازحين و (87.9%) من اللاجئين السوريين يعملون حالياً و يحق لهم الدخول الى المخيمات والخروج منها للعمل و بكل سهولة. وصل عدد اللاجئين السوريين حتى يوم 31 اذار عام 2016 الى مايقارب (123,246) لاجئاً حيث يسكن (47%) منهم في محافظة أربيل بأقليم كردستان العراق و بذلك باعتبارها المحافظة التي استضافت أكبر عدد من اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات (أكثر من 83,000 فرداً).

في أيلول 2014 وضعت حكومة إقليم كردستان والأمم المتحدة في العراق، بمشاركة المنظمات الرئيسية غير الحكومية، خطة مشتركة حول الإجراءات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها حول كيفية تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في مجالات المأوى والغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وأدرجت بعض المؤشرات ذات الأولوية الأساسية للتعليم أيضاً في الوثيقة. جدير بالذكر ان قسم من النازحين و اللاجئين الذين تم ايوائهم في الاقليم هم من اتباع ديانات و مذاهب مختلفة.

الخدمات المقدمة للنازحين الساكنين خارج المخيمات:

- ✓ فتح دوام اضافي للطلبة في المدارس المحلية للدارسين باللغة العربية، وقد استفاد لحد الآن نحو (58%) من اطفال اللاجئين و (91%) من اطفال النازحين من الدراسة باللغة العربية.
- ✓ تسهيل اتصال الاطفال بعوائلهم.
- ✓ تأمين الخدمات الصحية لهم مثل الفرق الطبية الجواله و العيادات و تأمين الادوية و المستلزمات الطبية لهم.
- ✓ اصدار التعليمات لتسهيل دخول و خروج موظفي الاغاثة و الشؤون الانسانية الي المخيمات لتقديم المساعدات للنازحين و اللاجئين.
- ✓ اعفائهم من الضرائب و اصدار التعليمات التي تسرع العملية.
- ✓ تشجيع المواطنين لاستقبال اللاجئين و النازحين و و مساعدتهم قدر الامكان.

عدا هذا قدمت حكومة الاقليم مساعدات اخرى لهم مثل:

- تخصيص الاراضي لبناء المخيمات.

- بناء المخيمات و ايصال الخدمات اللازمة لها مثل الماء و الكهرباء.
- تأمين ادارة مدنية داخل المخيمات و تأمين الحماية و الامن لهم.
- فتح المدارس بجميع المراحل لهم باللغة العربية: (58%) من اطفال اللاجئين و (91%) منم اطفال النازحين يدرسون في المخيمات.

عدد و اماكن تواجد مخيمات اللاجئين و النازحين في اقليم كوردستان:

المحافظة	مخيمات النازحين	مخيمات اللاجئين	المجموع
اربيل	8	4	12
دهوك	16	4	20
السليمانية	6	1	7
المجموع	30	9	39

مساعدة الطلبة النازحين و اللاجئين:

بهدف استمرار الطلاب النازحين و اللاجئين في دراستهم و عدم حرمانهم من الدراسة قامت حكومة الاقليم بمساعدتهم و ذلك بفتح المدارس الخاصة بهم و تأمين مستلزمات الدراسة، يبلغ عدد الطلاب و المدارس الخاصة باللاجئين في اقليم كوردستان كما يلي:

عدد الطلاب النازحين و اللاجئين في اقليم كوردستان:

- عدد الطلاب النازحين حوالي: (212,200) طالب.
- عدد الطلاب اللاجئين حوالي: (20000) طالب.

توزيع الطلاب النازحين و المدارس في اقليم كردستان:

المحافظة	عدد الطلبة	عدد المدارس
دهوك	90120 طالبا و طالبة	220 مدرسة و 15 مدرسة كرفانة
اربيل	74000 طالبا و طالبة	67 مدرسة
السليمانية	52000 طالبا و طالبة	81 مدرسة

المرفق رقم (٥) قائمة خاصة بالطلبة و الاساتذة النازحين و اللاجئين في الاقليم

التعليم العالي:

حرصا منها على تقديم الخدمات الى الطلاب النازحين و اللاجئين قامت رئاسة حكومة اقليم كردستان، بحل مشكلة الطلبة المسيحيين والايديبيين النازحين من محافظة نينوى بعد موافقتها على استبدال حالتهم الدراسية من الاستضافة الى النقل الى الاقليم فضلا عن مواصلة تعليمهم في جامعات الاقليم مجانا. كما حصلت الموافقة على تغيير حالة استضافة الطلبة المسيحيين من سهل نينوى الى حالة نقل الى جامعات الاقليم و ذلك خوفا من عدم الاعتراف بشهاداتهم في المستقبل اذا بقوا على حالة الاستضافة. و عليه فان الطلبة المسيحيين من سهل نينوى سيواصلون دراستهم في جامعات الاقليم دون مقابل.

الخدمات المقدمة للنساء النازحات واللاجئات:

خصصت حكومة اقليم كردستان سنة 2016 عن طريق وزارة الداخلية/المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة (10) فرق متجولة لمراقبة شؤون المرأة ومتابعة حقوقهن وفتح سجلات المحاكم والشكاوى حيث تم العمل على (312) حالة مختلفة خلال الاشهر الاربعة الاخيرة لسنة (2016) وفي سنة (2017) تم زيادة عدد الفرق المتجولة الى (14) فريقا للغرض نفسه، وفي حالة وجود شكاوى او معلومات عن هذه الحالات يتم التحقق فيها ومعاقبة المخالفين، و لحد الان تم اغلاق عدد من المنظمات والمؤسسات من قبل وزارة الداخلية و وضعهم في القائمة السوداء وذلك لمخالفتهم الانظمة و القوانين المرعية.

تحرير الايزيديين و المسيحيين :

قام المكتب الخاص لرئيس مجلس وزراء اقليم كردستان يوم 2014/11/25 بتشكيل لجنة خاصة لجمع المعلومات ومتابعة حالات الاختطاف وتخصيص ميزانية لتحرير المخطوفين. وبعد عودتهم تقوم الحكومة بتوفير جميع التحضيرات لايوائهم واعادتهم نحو المجتمع مرة ثانية.

نتيجة لهجمات ارهابيي داعش نزع ما يقارب (360.000) ثلاثمائة و ستين الف ايزيدي عن اماكن سكناهم و استشهد (1293) الف و مئتين و ثلاث و تسعين ايزيدي في الايام الاولى لهذه الهجمات، كما قام الارهابيون باختطاف (6417) ستة الاف و سبعة عشر ايزيديا منهم (3548) امرأة و (2869) رجلا، وقامت بتحمل المسؤولية كاملة من الناحية المادية والمعنوية لتحريرهم بالسعي المستمر حتى يوم 2019/1/16 و حسب اخر احصائية المديرية العامة لشؤون الايزيديين في وزارة الاوقاف تم تحرير (3342) شخصا منهم (1161) امرأة و(337) رجلا و(966) فتاة و(878) فتى، اما الذين لم يتم تحريرهم لحد الان فعددهم (3075) شخصا منهم (1421) اناثا و (1654) ذكورا.

هؤلاء النساء تعرضن لعدة اشكال وتصرفات قذرة بعيدة عن الاعراف والتقاليد الانسانية، مثل التعذيب جسديا و نفسيا وتغيير دينهن حتى وصولهم للتحرش الجنسي. الغالبية العظمى من النساء الناجيات تكون حالتهم النفسية والصحية سيئة جدا ويحتاجن الى معالجة، حيث ان رئاسة صحة دهوك تعالج النساء الناجيات بقدر استطاعتهم، وعدد من النساء المحررات كان لديهن اطفال وفقدوا اطفالهن هناك ويكون ذلك سببا لتدهور حالتهم النفسية، وهناك (33) امرأة ناجية من ايادي داعش لم ينجو احد من افراد اسرتها و لهذا السبب تعشن الان مع اقاربهن.

لمعالجة هؤلاء النساء اللواتي حالتهم النفسية متدهورة وحسب اتفاقية بين حكومة الاقليم و حكومة الالمانية تم ارسال اكثر من (1000) امرأة ناجية الى دولة المانيا لمعالجتهم وخاصة من الناحية النفسية. بعد الهجوم الارهابي لداعش على عدد من مناطق محافظة الموصل وخاصة سهل نينوى وماعدا المواطنين الكورد الايزيديين المشردين كان للمسيحيين النصيب من الاختطاف والاعمال القذرة لداعش حيث تم خطف عدد كبير منهم، واعداد المخطوفين المسيحيين بالشكل التالي:

يبلغ عدد الاشخاص المسيحيين المخطوفين من 2017/4/3 و لحد 2017/7/18 و الموثق حالتهم بلغ (250) حالة منهم (82) امرأة و (168) رجل. ومن هذا العدد تم تحرير (174) شخصا بعدة اشكال مختلفة، ولكن لحد الان لم يتم تحرير (76) شخصا اخرين منهم و من ضمنهم عدد من النساء. قائمة المسيحيات المختطفات من قبل مجاميع داعش الارهابية ومجهولي المصير لحد الان:

ت	البلدة	عدد النساء
1	الموصل	1
2	قره قوش (بغديدي)	4

1	كرمليس	3
6	برطلة	4
1	بعشيقة	5
1	باطنايا	6
6	سنجار	7
20	المجموع	

الناحية الصحية:

مع بداية تدهور الوضع الاقتصادي في اقليم كوردستان يتم تقديم عدة خدمات مختلفة من الناحية الصحية للنازحين واللاجئين في المخيمات كوضع مركز صحي متنقل او ثابت في المخيم مع تواجد فريق طبي متكون من معاون طبيب وتقديم الاسعافات الاولية و في حالة عدم يتم معالجة المريض في المخيم يتم نقله الى اقرب مستشفى، وكذلك اجراء حملات التلقيح للاطفال حسب الفصول والاعمار المحددة لهم وماعدا هذا يقدم خدمات صحية اخرى لرعاية النساء الحوامل والاطفال حديثي الولادة. اما في مجال التوعية الصحية فقد تم اجراء عدة حملات توعية للحماية من امراض سرطان الثدي للنساء ومن قبل بتخصيص اطباء اخصائيين لهذا الغرض.

و من الناحية الصحية والجسدية اولت حكومة اقليم كوردستان الاهتمام بالناحية النفسية والاجتماعية ولهذا الامر تم تاسيس دار للايتام في مخيم حسن شام وذلك بتاريخ 2017/8/22 لرعاية الاطفال الذين فقدوا ابائهم جراء الحرب مع داعش و لذا اقيم فيه عدة نشاطات مختلفة للاطفال مثل نشاطات موسيقية والالعاب اخرى، وعلى نفس الشاكلة ذلك للحفاظ على حياة النازحين واللاجئين وخصوصا المقيمين في الخيم حيث اقيمت لهم حملات للتوعية لحماية انفسهم.

الخدمات الصحية الاخرى التي تقدم الى النساء النازحات على وجه الخصوص:

1- خدمات تنظيم الاسرة : يوجد الان في اقليم كوردستان (28) مركزا صحيا خاصا بهذا المجال .

- 2- زيادة عدد المستشفيات الخاصة بالنساء والولادة: كان عدد السمشفيات في اقليم كوردستان عام (2016) يبلغ (13) مستشفى بالاضافة الى وجود عدد كبير من المستشفيات الخاصة بالمرأة تم فتحها من قبل القطاع الخاص بالتعاون مع الحكومة.
- 3- برنامج مراقبة الاطفال حديثي الولادة.
- 4- البرنامج التنقيفي الصحي للتقليل من نسبة ختان الاناث وبدا هذا في سنة (2010) وكان له التأثير الواضح للتقليل من نسبة ختان الاناث.
- 5- تخصيص (12) مركزا صحيا لاستقبال النساء المعرضات للعنف.

حرية تنقل النازحين و نقل البضائع بين المخيمات:

بشكل عام، ليس هناك اي قيد على التنقل داخل اقليم كوردستان ولكن هناك بعض الاجراءات الامنية القانونية التي تنفذها الجهات الامنية اثناء دخول النازحين للمناطق الآمنة و ذلك للحد من خطر ولوج الارهاب الى هذه المناطق و تهديد امن و استقرار الاقليم، هذه الاجراءات تعتبر تدابير ضرورية خصوصا في المناطق التي تتعرض الى تهديد الارهابيين، بعد التأكد من هوياتهم يتم نقلهم بسيارات خاصة الى المخيمات. في المخيمات ايضا تقوم الجهات المعنية المسؤولة عن حفظ الامن باجراءات روتينية لتنظيم حرية تنقلهم في المخيمات، كما يتم منحهم تصاريح خاصة للعمل في الاقليم او اي منطقة اخرى و بهذا الصدد تم تقديم الكثير من التسهيلات لمساعدتهم، وبالإضافة الى ذلك، ورغم وجود مراكز صحية في المخيمات فان في الحالات المستعصية يتم نقلهم الى مستشفيات الاقليم في اسرع وقت لغرض العلاج. وفيما يتعلق بحركة البضائع من وإلى المناطق المحررة، فإن حكومة إقليم كوردستان لا تقيد حركة نقل البضائع؛ ومع ذلك فإن أمن إقليم كوردستان يتبع إجراءات أمنية معينة لحماية المناطق المحررة وتجنب تسلل الإرهابيين إليها. يتم تطبيق هذه الآلية على جميع سكان المنطقة دون اي تمييز بين المكونات.

نقل كورسي المرجعية الآشورية و كنيسة الشرق الى اربيل:

اقيم يوم 2015/9/27 في كنيسة مار يوحنا في اربيل و في مراسيم دينية كبيرة بحضور ممثل الفاتيكان، مراسيم نقل كورسي المرجعية الآشورية في العالم و مركز كنيسة الشرق في امريكا، الى اربيل، كما اقيم في اليوم نفسه تسنم كوركيس الثالث مهامه كبطريرك الحادي و العشرين بعد المئة.

في عام 1932 عندما خرج مقر اشوريي العالم الرئيسي من العراق الى ولاية شيكاغو الامريكية، تم عودة المقر بعد 80 عاما الى العراق، حيث تم هذه المرة اختيار اربيل لهذا المقر كونه عاصمة لاقليم كردستان

مكافحة التمييز على اساس الجنس:

قام برلمان اقليم كردستان باصدار و تعديل العديد من القوانين و التعليمات التي من شأنها بناء مجتمع خالي من اي انواع التمييز على اساس الجنس و الحد من العنف الاسري و اقامة مجتمع مبنى على المساواة بين جميع فئاته و اعطاء الفرص حسب الكفاءة، هنا نلخص للقوانين المعمول بها في اقليم كردستان و الخطوات التي قامت بها حكومة الاقليم من اجل بناء مجتمع خالي من التمييز ضد المرأة

- 1- قانون رقم (7) لسنة (2001) (استثناء الزوجة من أحكام الفقرة (1) من المادة (41) من قانون العقوبات العراقية المعدل (111) لسنة(1969).
- 2- قانون رقم (8) لسنة (2001) الطلاق الجائر: اذا طلق الرجل زوجته و ثبت للمحكمة ان هذا الطلاق جائر و اصاب ضرر للزوجة، حينه تحكم المحكمة على الزوج حكما يلائم اوضاعه المادية و درجة الظلم و تقييم جميع الاضرار لمدة لا تقل عن سنتين و لاتتجاوز ثلاث سنوات اضافة الى النفقة.
- 3- قانون رقم (14) لسنة (2002) لايعتبر ارتكاب الجريمة بحق المرأة بذريعة بواعث شرفية عذرا قانونيا مخففا لاغراض تطبيق احكام المواد (128،130،131) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969) المعدل.
- 4- قانون رقم (23) لسنة (2003) (يصرف الرواتب و المخصصات كاملة للمرأة المتمتعة بأجازة الولادة او الامومة طيلة فترة تمتعها بالاجازة.
- 5- قانون رقم (3) لسنة (2015): قانون تعديل تطبيق لقانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة (1959) المعدل يوقف العمل في اقليم كردستان العراق بالفقرة (4) من المادة (57) من قانون الاحوال الشخصية رقم(188) لسنة (1959) المعدل (الخاصة بحق مشاهدة كل من الابوين اطفالهم واقامتهم عندهما بعد الفرقة و انقضاء العلاقة الزوجية و وفاة احدهما، ويشمل هذا الحق اصولهما.
- 6- قانون رقم (18) لسنة (2007): وقف العمل بشرط الزواج الذي رد في النص الاول من المادة (41) من قانون الادعاء العام العراقي رقم (159) لسنة (1979) في اقليم كردستان.

- 7- قانون رقم (2) لسنة (2009): قانون التعديل الرابع لقانون انتخابات المجلس الوطني الكوردستاني – العراق رقم (1) لسنة (1992) المعدل: المادة (4) شروط ترشيح المرأة ضمن الكيانات السياسية يجب ان لا يقل عن (30%) و يجب ان يكون تسلسل اسمائهن بحيث يضمن مشاركة النساء، بشرط ان لا يقل عدد المرشحات في كل قائمة عن (ثلاثة).
- 8- قانون رقم (4) لسنة (2009): قانون انتخابات مجالس المحافظات و الاقضية و النواحي في اقليم كوردستان-العراق: المادة السابعة، الفقرة الثانية " قائمة المرشحين: يجب ان تنظم بحيث يكون نسبة ترشيح المرأة لا تقل عن (30%).
- 9- قانون رقم (7) لسنة (2009): قانون معهد العدل في اقليم كوردستان- العراق: اصدار هذا القرار يتيح بتأهيل المرأة كي تكون حاكم عدل، و على ضوءه يوجد عدد كبير من النساء يشغلن منصب حاكم العدل.

المرأة في السلطة القضائية:

- اول قاضية تم تعيينها في محافظة دهوك سنة (1998) (كميلة علي صالح) ، كذلك في محافظة السليمانية تم تعيين اول امرأة كقاضي (كلابيز سعيد محمد).
- تم تعيين العشرات من النساء كمدييات عام في اقليم كوردستان كالاتي:
 - اربيل (١٧).
 - السليمانية و حلبجه (٢٤).
 - دهوك (٧).
 - كرميان (١).
- وتعيين (30) امرأة بدرجة قاضية في محاكم الاستئناف كالاتي:
 - اربيل (١٠).
 - سليمانيه و حلبجه (١٤).
 - دهوك (٥).
 - كرميان (٢)
- بالاضافة الى تعيين (94) محققا قضائيا في الاقليم و (289) مساعد محق قضائي.

حقوق العمال الاجانب في اقليم كوردستان العراق:

في العشر سنوات الاخيرة تم استقدام (49517) عامل اجنبي الى الاقليم ، منهم (25) الف يعملون في مجال المشاريع و (33500) يعملون في مجال الخدمات.

أبدت حكومة إقليم كردستان اهتماما كبيرا بمسألة العمال الأجانب في الإقليم و أصدرت تعليمات لتنظيم عملهم و الحقوق التي يتوجب على الحكومة اعطاؤها لهم، و حسب القانون رقم (39) لسنة 1971 المعدل بالقانون رقم (4) لسنة (2012) فإن العمال الأجانب يتمتعون بجميع حقوق و امتيازات العمال المحليين مثل الضمان الاجتماعي و التي تتكون من نسبة (17%) يدفع صاحب العمل منه (12%) و العامل (5%) و يودع في صندوق الضمان الاجتماعي و في حال تعرض العامل الى اي حادث فيحق له سحب المال من الصندوق كما يحق له قبض المبلغ في حالة التقاعد.

رفع نسبة الضرائب على العمال الأجانب:

قررت وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان رفع نسبة الضرائب على المواطنين الأجانب من غير دول الجوار الذين يدخلون الإقليم بنسبة 10%، بدفعهم سنويا مليون و 200 الف دينار عراقي، و دفعهم في السنة الثانية و الثالثة من اقامتهم مبلغ 460 الف دينار عراقي كضريبة عن تجديد مدة الإقامة. وفقا لقرار وزارة الداخلية، فإن العمال الذين هم من احدى دول الجوار مثل ايران و تركيا، فعليهم دفع مبلغ 360 الف دينار عراقي فقط، الا اذا بقوا في الإقليم سنة او سنتين فعليهم دفع مبلغ 300 الف دينار عراقي.

تشكيل لجنة لزيارة النساء العاملات:

شكلت وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية تشكيل لجنة مؤلفة من ثلاث (نساء)، تقوم هذه اللجنة بزيارة البيوت التي تعمل فيها النساء الأجانب و الاطلاع على احوالهم، كما تم تخصيص الخط الساخن (5500) بدون مقابل و كل من له شكوى او تعرض لاي انواع التجاوزات يستطيع عن طريق هذا الخط ابلاغ اللجنة المذكورة للتحقيق في الموضوع.

• تعليمات (1) لسنة 2007 (ممارسة الاجانب العمل في إقليم كردستان- العراق):

استنادا لاحكام المادة (23) من قانون العمل رقم (71) لسنة 1987 تم اصدار هذه التعليمات التي يتمتع بموجبها العمال الاجانب بكافة الحقوق شانهم شان العمال المحليين، كما وضعت العديد من الشروط و التعليمات التي تحفظ للعمال الاجانب حقوقهم حسب القوانين المتبعة في الإقليم الى جانب وضع شروط الاستقدام والعمل منها:
اولا - مدى حاجة الإقليم الى الايدي العاملة الاجنبية على ضوء ما يتطلبه سوق العمل و حسب متطلبات كل محافظة بعد التثبت من ذلك من قبل مديريات التشغيل.

ثانيا - تاييد الدوائر الامنية المختصة عدم وجود مانع امني من اشتغال الشخص الاجنبي في الإقليم.
تعاقب الشركات التي تخل بحقوق العمال المحليين و الاجانب حسب القوانين و التعليمات المتبعة في الإقليم.

يستثنى من احكام هذه التعليمات:

- اولا : العاملون لدى الهيئات الدولية والبعثات الدبلوماسية والقنصليات التجارية والاجنبية المعتمدة في الاقليم.
ثانيا : الاجانب الذين تسمح لهم القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكون الحكومة طرفا فيها بممارسة الاعمال في الاقليم.
ثالثا : الاجانب المشتغلون لدى الحكومة.

اعداد العمال الاجانب في اقليم كردستان:

السنة	الاحصاء السنوي للعمال الاجانب		المجموع
	العمال	خدمات	
2008-2007	512	491	1003
2009	1222	474	1696
2010	1549	639	2188
2011	2374	744	3118
2012	5345	1784	7129
2013	3320	2942	6262
2014	4313	4435	8748
2015	5007	5169	10176
2016	1272	3882	5154
2017	992	2851	3843
المجموع	25906	23411	49317

الفجر:

يصل عدد الفجر في اقليم كردستان الى (15000) خمسة عشر الف شخص موزعون على المحافظات الاربعة، وقد

تم انشاء (المركز الثقافي للعجر) استنادا بالامر الوزاري ذي الرقم (11746 بتاريخ 2014/6/12) الصادر من وزارة الداخلية في حكومة اقليم كردستان.

يهدف المركز الى الحفاظ على العادات والتقاليد و الثقافة و التربية للمكون العجري الموجود في الاقليم و العمل على انتشار ثقافة العجر بين افرادها كما يعمل المكون العجري جاهدا للحصول على حقوقهم القانونية لانهم يتفهمون الاوضاع و بيئة تعايش المكونات في الاقليم بكافة اطرافه . يميل المجتمع العجري الى التوطين ودخول ابنائهم الى المدارس وهناك محاولات لتوطيد العلاقة مع المكون العجري الذين يسكنون فى بلدان اخرى.

مشكلة اراضي المسيحيين:

اقدمت حكومة البعث السابقة على اقامة المعسكرات القسرية للمسلمين المهجرين و المرحلين على الاراضي التابعة للاخوة المسيحيين بغية اثاره الفوضى و الاحقاد بينهم، لتفادي ذلك عملت الجهات المعنية في حكومة اقليم كردستان بكل جدية من اجل متابعة هذه المشكلات وحسمها لصالح اصحابها الحقيقيين في دعمها المستمر للفلاحين المنتجين بصورة عامة ومن دون اي تغيير قومي او ديني ضمن مساعي تطوير الناتج الزراعي في الاقليم وان الجهات المتخصصة قد ادت واجباتها بهذا الصدد بكل اخلاص.

تنفيذا لتلك السياسة قامت حكومة البعث عام 1978 بتشبيد مخيم قسري في منطقة (كافانا) بمحافظة دهوك وبالذات على اراضي المسيحيين لانباء قضاء جومان المرحلين ضمن توجه عدواني لبناء مخيمات للمرحلين المسلمين على اراضي المسيحيين وبالعكس، في عام 1992 صدرت تعليمات خاصة بهذه القرى معروفة ب (التوصيات رقم 2 لسنة 1992) و جاء فيها: تمنح اراضي للفلاحين الذين كانوا يزرعونها قبل التدمير شريطة ان يكون حاضرا امام لجنة التحقيق الخاصة بها، بدأت اللجنة مهامها في تلك القرى عام 1996.

مُنحت الاراضي للفلاحين الموجودين من مسيحيين و مسلمين، ولكن البعض من الفلاحين المسيحيين و المسلمين لم يحضروا امام اللجنة في الوقت المحدد قانونيا بل عادوا بعد انقضاء سبع سنوات اي في عام (2003)، لذلك مُنحت الاراضي للذين حضروا و كان عددهم (46) شخصا. لكن رغم تأخر المسيحيين لمدة طويلة عن مراجعة اللجنة المشرفة على توزيع الاراضي في مناطقهم ضمن المدة القانونية البالغة (30) يوما المنصوص عليها في قانون اصلاح الزراعي رقم 117 لعام 1970 والمعمول به حتى الان في العراق و اقليم كردستان، فقد شكلت حكومة الاقليم لجنة متابعة خاصة لشؤون المسيحيين وهي الان في مراحلها النهائية واقتрحت اللجنة كحالة انسانية و وطنية و حالة (استثنائية) اعادة اراضي هؤلاء اليهم تقديرا لوطنيتهم وتعایشهم عبر السنين وان حكومة الاقليم جادة بالفعل في معالجة مشكلة من

يتضررون من هذا المقترح لانهم استخدموا تلك الاراضي لكثر من (20) عاما. ولكن في المقابل سيتضرر (13) فلاحا من المسيحيين و المسلمين من هذه الحالة.

بشكل عام التجاوزات هي نتيجة لتراكمات الاحداث خلال السنوات الماضية وخصوصا الحرب في الستينات والسبعينات مما أدى الى هجرة سكان المنطقة من المسيحيين والاكراد ايضا . فأصبحت الارض متروكة مما استغلها الفلاحين وهم من البسطاء والفقراء وهذه هي الحالة التي نعاني منها . فاصحاب الاراضي يطالبون بحقوقهم والفلاحين الذين استغلونها لمدة 40 سنة يطالبون بحقوقهم أيضا. في حالة وجود مثل هذه السندات فعلى الدولة أن تعيد أراضيهم أو ان تقدم لهم تعويضات مادية لقاء أراضيهم وهو حق ثابت للمواطن. الفلاحون الذين يزرعون الاراضي هم من سكان القرى الكوردية الاصليين وهم من البسطاء، والتجاوز دائما ما يكون في تحادد اراضي قريتين متجاورتين . أما الاراضي التي يستغلها فيملكون سندات رسمية تثبت احقيتهم بها.

اللجنة العليا للفتوى في الاقليم تحرم الاستيلاء على اراضي الغير:

اصدرت اللجنة العليا للفتوى التابع لاتحاد علماء الدين الاسلامي في كوردستان فتوى بالرقم (2016/4) بتاريخ 2016/4/24 بتحريم الاستيلاء على اراضي او املاك اي شخص سواء كانت مسلمين او للمسيحيين او يهود او ايزيديين او كاكائيين او اي مكون من المكونات الاخرى... ليس جائزا و حرام و مخالف للشريعة. كما تتضمن الفتوى الحفاظ على الاماكن الدينية اثناء الحرب و النزاعات.

جهود حكومة الاقليم لحل مشكلة اراضي المسيحيين:

يتضمن القانون رقم (5) لسنة 2015 الصادر من برلمان الاقليم و الخاص بحقوق المكونات عدة مواد لحل جميع الاشكاليات التي تتعلق بالاراضي للمكونات و كما يلي:

1- في الفصل الثاني - المادة الثالثة/ رابعا: (منع أي تصرف أو أية سياسات سلبية من شأنها تغيير الأوضاع الأصلية للمناطق التي يسكنها مكون معين، ومنع كل تملك يهدف أو يؤدي إلى التغيير الديموغرافي للطابع التاريخي والحضاري لمنطقة معينة لأي سبب كان وتحت أي ذريعة كانت).
هذه الفقرة تتضمن و بوضوح بان حكومة الاقليم تعمل للحفاظ على ديموغرافية مناطق كوردستان التي تسكنها ابناء اية طائفة من مكونات الاقليم و عدم المساس بها.

2- في المادة الثالثة الفقرة خامسا جاء: (معالجة التجاوزات الحاصلة على مناطق أي مكون وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حصول التجاوز، وإزالة الآثار والمخلفات التي أدت أو تؤدي إلى التغيير الديموغرافي أو تعويضهم في حالة استحالة إعادة الحال إلى ما كان عليه).

➤ رئاسة الاقليم:

دعت رئاسة الاقليم و استنادا الى الطلب المقدم من قبل الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، برفع شكوى اهالي بعض القرى المسيحية و منها قرى (كشكاوا) في ناحية دينارته التابع لقضاء عقرة الى رئاسة مجلس الوزراء بكتابها المرقم (د-232 بتاريخ 2016/5/10) و ضرورة ايجاد الحل اللازم لمشاكل اهالي هذه القرى. كما طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في اقليم كوردستان رئاسة الاقليم حل مشكلة اراضي المسيحيين في منطقة عقرة، بدورها قامت برفع طلب الى رئاسة مجلس الوزراء بعنوان شكوى ذي الرقم (د-66 بتاريخ 2017/2/8) لغرض متابعة القضية و ايجاد الحلول لها.

➤ رئاسة مجلس الوزراء:

اصدرت رئاسة مجلس الوزراء و حسب الكتاب المرقم (731 في 2016/8/28) امرا بتشكيل لجنة باشراف السيد (محافظ دهوك) انذاك و عضوية ممثلين عن وزارات الزراعة و المصادر المائية، العدل، المالية و الاقتصاد/ مديرية عقار دهوك، لغرض متابعة و حل القضايا و المشكلات الخاصة بالتجاوز على املاك المواطنين المسيحيين في محافظة دهوك و حسب التعليمات المتبعة في اقليم كوردستان.

➤ وزارة العدل في حكومة الاقليم:

اعلنت وزارة العدل و بحسب الكتاب المرقم (356/6 بتاريخ 2016/6/29) بان القانون الصادر عن برلمان كوردستان ذي الرقم (5 لسنة 2015) الخاص بالحفاظ على حقوق المكونات في اقليم كوردستان لم يُنفذ و اعلنت عن التزامها بتنفيذ ذلك القرار و خصوصا الفقرة الخامسة من المادة الثالثة، كما اخطرت وزارة الداخلية بذلك وفق الكتاب ذي الرقم (3/1548 بتاريخ 2016/7/11) بذلك.

➤ عقد اجتماع موسع لمنافشة القضية:

عقد يوم الاربعاء 26 تشرين الاول 2016 في فندق (جوار جرا) في اربيل اجتماع موسع لغرض لطرح مشكلة اراضي المواطنين المسيحيين و ايجاد الطرق اللازمة لحل المشكلة. حضره عدد من البرلمانين في برلمان اقليم كردستان و رؤوساء و ممثلي الاحزاب السياسية العاملة في اقليم كردستان، و ممثلي عدد من البعثات الدبلوماسية في الاقليم، و ممثلين حكوميين عن الوزارات والدوائر المعنية في اربيل ودهوك ونشطاء في مجال حقوق الانسان وأكاديميين واعلاميين ووجهاء و رجال الدين لغرض حل هذه المشكلة.

اراضي مطار اربيل الدولي:

تقع بلدة عينكاوة شمال غربي مدينة اربيل و اغلبية سكانها من المسيحيين، في عام 2004 قررت حكومة اقليم كردستان بناء مطار اربيل الدولي بالقرب من هذه البلدة و لهذا الغرض تم اطفاء اكثر من (10) الاف دونم من الاراضي الزراعية التي يمتلكها فلاحي المنطقة، بعدها تم توسيع المطار بحدود الف دونم اخر و تم اصدار عدة قرارات بهذا الخصوص و منها:

- بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٠ تم تعويض عدد من اصحاب الاراضي التي بني عليها المطار استنادا الى القرار رقم (1307) الصادر عن مجلس الوزراء و عليه استلم (40) عائلة تعويضاتهم من مجموع (223) عائلة ونظرا للظروف الاقتصادية و عدم وجود الميزانية الكافية لهذا الغرض لم يتم تعويضهم جميعا ولكن وزارة الزراعة و مصادر المياه اعلنت وفق القرار ذي الرقم (٨٩٠ بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٧) انه يتم تعويض اصحاب الاراضي باراضي زراعية اخرى وفي حال عدم توفر الاراضي سوف يتم تعويضهم ماديا حسب القانون ٥٢٠ لسنة ١٩٧٦ .
- بتاريخ 2017/1/31 اعلنت اللجنة الخاصة لمجلس الوزراء عن حل ما يقارب (70%) من هذه المشكلة و العمل عليها ما زال مستمرا.